

Distr.: General
31 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٤٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين
والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٣٩/٦١ المتعلق بتقديم المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، ويستند إلى المعلومات الواردة من عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين (A/61/301)، ويرد فيه عرض عام للتطورات الإقليمية في كافة أنحاء القارة، ومعلومات عن مجالات محددة من مجالات التعاون فيما بين الوكالات. والفترة المشمولة بالتقرير هي عام ٢٠٠٦ والنصف الأول من عام ٢٠٠٧.

* A/62/150.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٣-١	٣
ثانيا -	لمحات عامة إقليمية	٣٦-٤	٤
ألف -	شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	١٤-٤	٤
باء -	غرب أفريقيا	٢١-١٥	٧
جيم -	منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى	٣٢-٢٢	٨
دال -	الجنوب الأفريقي	٣٦-٣٣	١١
ثالثا -	مجالات محددة للتعاون فيما بين الوكالات	٨٩-٣٧	١٢
ألف -	فئج المجموعات القطاعية	٣٨-٣٧	١٢
باء -	تعزيز مبادئ الحماية الدولية	٦٠-٣٩	١٣
جيم -	الحلول الدائمة	٧٢-٦١	١٨
دال -	إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة	٨٦-٧٣	٢١
هاء -	التعاون مع المنظمات الإقليمية	٨٨-٨٧	٢٦
واو -	تنسيق الموارد	٨٩	٢٧
رابعا -	الاستنتاجات	٩٧-٩٠	٢٧

أولا - مقدمة

١ - ظلت الحالة الإنسانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشكل بالنسبة لمعظم العمليات الدائرة في أفريقيا^(١) طائفة متنوعة من التحديات. وتم استعراض الجهود الرامية إلى تحقيق حلول دائمة لملايين الأشخاص المشردين^(٢)، وتكييفها مع تطور الأوضاع. وقد مهدت عمليات السلام الناجحة الطريق لعودة ما يقدر بـ ٢,١ مليون من المشردين^(٣)، لتزيد بذلك نسبة اللاجئين العائدين إلى ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. وسوف يكون بمقدور عدد من اللاجئين الذين لم يستطيعوا العودة أو اختاروا عدم العودة الاندماج محليا في بلد اللجوء، وتم إعادة توطين آلاف اللاجئين من المنطقة في بلدان ثالثة.

٢ - وبفضل تلك الحلول، طرأ انخفاض طفيف في العدد المقدر للمشردين في أفريقيا عام ٢٠٠٦. إلا أن هذا الانخفاض لا يمكن أن يخفي الواقع المريع المتمثل في حجم التشريد القسري في أنحاء القارة. وقد أسفر عدد من الأزمات الجديدة والمتجددة والمتفاقمة عن عشرات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة دارفور بالسودان، والصومال. حيث يوجد في أفريقيا، ٢,٤ مليون لاجئ، مما يشكل ربع عدد اللاجئين في العام أجمع، كما أن ثلاثة من أكبر خمسة بلدان منتجة للاجئين توجد في أفريقيا. وتظل أفريقيا القارة الأشد تأثرا بالتشرد الداخلي المتصل بالصراع حيث تضم ما يقرب من نصف عدد المشردين داخليا في العالم وهو ٢٤,٥ مليون شخص. ففي السودان وحده يفوق عدد المشردين داخليا ٥ ملايين شخص، وفي شمال أوغندا يتراوح هذا العدد بين ١,٢ مليون و ١,٧ مليون شخص، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية يقدر عدد المشردين داخليا بزهاء ١,١ مليون شخص.

٣ - ووراء تلك الأرقام تكمن التحديات المتصلة بمساعدة السكان المشردين الذين يكافحون من أجل البقاء في بيئة قائمة. فمعظم اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا البالغ عددهم ١٤,٢ مليون شخص يعيشون نهباً لأوضاع طال أمدها، ويعولون على مساعدات محدودة، ويعيش عدد متنامي منهم في حالة من انعدام الأمن الشديد. وفي الوقت ذاته، تلزم زيادة التدابير والدعم بصورة عاجلة بما يكفل للعائدين إمكانية الاستقرار من جديد في

(١) المقصود بأفريقيا في هذا التقرير هي أفريقيا جنوب الصحراء.

(٢) يتألف المشردون من المشردين داخليا واللاجئين.

(٣) المعلومات الإحصائية المتعلقة بحالات العودة تلقائيا للمشردين ناقصة وتفتقر أن تكون الأرقام أعلى في الواقع.

مجتمعاتهم الأم من خلال أنشطة إعادة الإدماج، وتوفير أسباب الرزق والأنشطة الإنمائية في البلدان الخارجة من الصراع. ومما يزيد من أهمية ما تقدم أن ٢٨ بلدا من البلدان الـ ٣١ الواردة في أدنى ترتيب في دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية^(٤) يوجد في أفريقيا، حيث أن نصف سكان القارة تقريبا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

ثانيا - لمحات عامة إقليمية

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٤ - تشير الحالة الإنسانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي قلقا متزايدا لدى المجتمع الدولي. ورغم التطورات السياسية والأمنية الإيجابية في جنوب السودان وشمال أوغندا التي سمحت لبعض السكان المشردين بالعودة إلى ديارهم أدى مزيج من الكوارث الطبيعية ومن كوارث من صنع الإنسان عصفت بالمنطقة دون الإقليمية إلى نزوح الناس من ديارهم في إثيوبيا وإريتريا والصومال وكينيا. وقد ارتفع العدد الإجمالي للاجئين وطالبي اللجوء في المنطقة دون الإقليمية بما يقدر بـ ٨٨ ٠٠٠ فرد.

السودان

٥ - يتسم الوضع في السودان بتعقيد شديد. ويكافح جنوب السودان لإعادة بناء نفسه بعد صراع دام أكثر من عقدين من الزمان. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، عاد ما يقرب من ١٥٧ ٠٠٠ لاجئ إلى جنوب السودان من جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا. واستكملت عمليات عودة اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٧، واستهلت في عام ٢٠٠٦ عملية عودة المشردين داخليا من الشمال إلى الجنوب وهي العملية المشتركة بين حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة. ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل عاد ما يقدر عدده بنحو ١,٤ مليون من المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية.

٦ - وفي منطقة شرق السودان المبتلاة بانعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة والتي لا تتوفر فيها سوى فرص محدودة لكسب العيش، يوجد نحو ٦٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا وأكثر من ١٣٣ ٠٠٠ لاجئ إريتري في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. ويعيش العديد من اللاجئين الإريتريين منذ أربعة عقود من الزمان في مخيمات؛ هم أقدم جماعة لاجئين في

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦.

أفريقيا. ويصل لاجئون جدد من إريتريا بمعدل ثابت منذ عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٦ وفد عدد منهم يناهز ٦٠٠ ٨ شخص، بالفعل. وأسفر رفع القيود على الوصول إلى ولاية كسلا في أواخر عام ٢٠٠٦ عن تيسير العمل في مجال الشؤون الإنسانية.

٧ - ويتأثر أكثر من نصف سكان دارفور الذين يقدر عددهم بستة ملايين نسمة تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بصراع يعجز اتفاق سلام دارفور المبرم في أيار/مايو ٢٠٠٦ عن تسويته. فحوادث العنف، ومن بينها الاعتداءات الجنسية على النساء، تقع يوميا تقريبا. وتتواصل هجمات مختلف الميليشيات على القرى ومخيمات المشردين داخليا، في حين يشكل وجود الأسلحة داخل مخيمات المشردين داخليا ظاهرة تبعث على القلق المتزايد.

٨ - وبحلول عام ٢٠٠٧، اتخذ العنف بعدا إقليميا حيث لم يسفر فقط عن تشريد ٢,١ مليون شخص داخليا في دارفور، بل وأيضا عن تدفق أكثر من ٢٣٥ ٠٠٠ لاجئ على شرق تشاد، وتدفق ٦٠٠ ٢ شخص آخرين من جنوب دارفور إلى شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى. ويدور القتال بصورة متقطعة على الحدود التشادية - السودانية في شرقي تشاد، وأسفر تنامي انعدام الأمن في تشاد نفسها عن هروب ٢٥ ٠٠٠ طالب لجوء تشادي إلى غرب دارفور. وقد لاذ بالفرار إلى إقليم دارفور نحو ٣ ٠٠٠ طالب لجوء من جمهورية أفريقيا الوسطى التي قد تردت الحالة الأمنية فيها. وقد أعاق التدهور العام في الأوضاع الأمنية بشكل كبير الجهود الرامية إلى حماية المدنيين مما أعاق الوصول إلى الفئات السكانية المحتاجة لدرجة أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يسعها الوصول بصورة منتظمة إلى نصف الأشخاص المشردين داخليا في غرب دارفور.

الصومال

٩ - أسفرت سنوات الفوضى والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان عن التشريد الداخلي والخارجي لآلاف الصوماليين. ومن بين تعداد سكان يبلغ سبعة ملايين نسمة يوجد حاليا نحو ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي في جميع أنحاء العالم، وما يقدر بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا من جنوب ووسط الصومال على وجه الخصوص. وقد احتدم الصراع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧، عندما شهدت مقديشو أعنف قتال خلال عقدين تقريبا. وقد أدى ذلك إلى تشريد نحو ٣٩٠ ٠٠٠ شخص، وتمكن أقل من ١٢٥ ٠٠٠ شخص من العودة إلى العاصمة بحلول حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧. وينعكس أثر العنف المتجدد والتشريد المتكرر على الناس في ترددي معدلات الوفيات وفي سوء التغذية. ويكافح المشردون داخليا من أجل تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية في سياق أسفرت فيه عوامل الجفاف والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي

بصورة حادة وفقدان سبل الوصول إلى المراعي وموارد المياه عن اختلال فرص كسب العيش فعليا وهي فرص هشة. كما يحد انعدام الأمن بشدة من وصول دوائر المساعدة الإنسانية على الصومال وقدرتها على الاحتفاظ بوجود لها فيه.

إثيوبيا

١٠ - في أعقاب تجدد عدم الاستقرار في الصومال، وصل عدة آلاف من اللاجئين إلى شرقي إثيوبيا. وقد أسفرت الفيضانات في مناطق عدة وكذلك المصادمات في جنوب شرق إثيوبيا عن التشريد الداخلي لعدة آلاف من الأشخاص. ولم تتح بعد معلومات دقيقة بشأن المشردين داخليا، ومن المقرر إجراء تقييم قومي في عام ٢٠٠٨. وفي نيسان/أبريل، اعتمد فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء الرئيسيون نهج المجموعات القطاعية في تحرك يرمي إلى تحسين نوعية تدخلاتهم.

كينيا

١١ - ظلت كينيا بلد لجوء رئيسي للصوماليين على امتداد السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وهي تأوي حاليا نحو ١٨٥ ٥٠٠ لاجئ صومالي. وفي عام ٢٠٠٦، جرى نقل ٣٤ ٠٠٠ لاجئ جديد من الحدود الصومالية الكينية إلى مخيمات دادعب في الجزء الشرقي من البلد. وعقب قرار كينيا غلق حدودها مع الصومال لدواع أمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لم يتمكن سوى عدد ضئيل من الصوماليين من دخول كينيا. وطلبت الحكومة الكينية نقل جميع اللاجئين الصوماليين الذين وصلوا في عام ٢٠٠٧ إلى مخيم كاكوما.

١٢ - وأدت الفيضانات التي أصابت الإقليم في أواخر عام ٢٠٠٦ إلى تفاقم التحديات المتصلة بتلبية احتياجات اللاجئين المقيمين في دادعب من الحماية الإنسانية والدولية. وقد أودت الفيضانات بحياة خمسة لاجئين، ودمرت أماكن إيواء أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص، وتضرر منها ما مجموعه ١٠٢ ٠٠٠ لاجئ. ونتيجة لذلك، زادت المشاكل الصحية والغذائية، من قبيل الملاريا والإسهال وسوء التغذية.

أوغندا

١٣ - أدت محادثات السلام الجارية بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة إلى وقف أعمال القتال في شمال أوغندا في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد أدى تحسن الأمن وإمكانية الحصول على أراض وحرية الحركة إلى تشجيع نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا على الانتقال من المخيمات. ورغم ذلك، يشكل ضمان الأمن أحد التحديات، وما زال حوالي ١,٢ مليون

من المشردين داخليا يعانون من ظروف معيشية قاسية في المخيمات المكتظة التي لا تتوافر فيها فرص الوصول إلى الخدمات الرئيسية إلا بشكل محدود. وحاولت الوكالات الإنسانية تحسين الظروف المعيشية في ٢٦٦ موقعا ريفيا يأوي أشخاصا مشردين داخليا.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضافت أوغندا أيضا نحو ٢١٧ ٠٠٠ لاجئ، وبخاصة من السودان. وعلى النقيض من كثير من اللاجئين في المنطقة، حقق هؤلاء اللاجئون قدرا ضئيلا من الاكتفاء الذاتي الغذائي نتيجة لتمكنهم من الحصول على أراض لأغراض الزراعة.

باء - غرب أفريقيا

١٥ - على الرغم من أن عمليات السلام تتوطد بصورة ثابتة، وأن أجزاء كبرى من غرب أفريقيا ظلت مستقرة نسبيا، فإن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في غينيا، والمصادمات على حدود غينيا بيساو - السنغال، والحالة المضطربة في كوت ديفوار دفعت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والشركاء لتعزيز التأهب للطوارئ، وتحديث خطط الطوارئ.

كوت ديفوار

١٦ - أثار توقيع اتفاق واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٧ آمال مشوبة بالحذر في إرساء سلام مستدام، وإمكانية العودة الطوعية لما يقدر عدده بنحو ٧٠٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وحوالي ٢٦ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء. غير أن إمكانية عودة الأشخاص المشردين وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة تظل غير أكيدة نظرا للأحوال السائدة في مجتمعاتهم الأصلية، لا سيما انعدام الأمن واحتلال الأرض واستخدام الخصوم للممتلكات. وتقتضي الضرورة وضع إطار قانوني قومي لحماية حقوق المشردين داخليا كأمر متعمم لتهيئة الظروف المؤدية للعودة.

١٧ - وأسفر اتفاق واغادوغو عن تجدد الالتزام بتنظيم محاكم متنقلة يمكنها تسجيل المواليد الذين تأخر قيدهم، وإصدار شهادات الميلاد. ويمكن استخدام هذه الوثائق لإثبات الجنسية وتمكين الإيفواريين من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات مستقبلا.

ليبيريا وبلدان اللجوء

١٨ - شهد شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ اكتمال إعادة اللاجئين الليبريين من البلدان المجاورة. وإجمالا، عاد أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا الليبريين لوطنهم، وقد جرت المساعدة على إعادة ١١٠ ٠٠٠ لاجئ من غينيا، وهو تقريبا نصف عدد

اللاجئين العائدين. وتنصب الجهود الآن على مساعدة العائدين في إعادة الإدماج. بيد أن برامج التعافي التي تضطلع بها الحكومة الليبرية والمجتمع الدولي ليست كافية إلى حد كبير لتلبية الاحتياجات في بلد يتعافى من ١٥ سنة من الحرب الأهلية. كما يتطلب بناء السلم المستدام إرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتتمثل أكثر المشاكل شيوعاً التي تتطلب اهتماماً فورياً في انتهاكات حقوق الأطفال والاعتصام والعنف المتري والاعتداء البدني والفساد والتزاعلات على الملكية^(٥). ويجري التشجيع على الإدماج للاجئين الباقين في بلدان اللجوء.

غامبيا والسنگال وتوغو

١٩ - شكل وصول أكثر من ٦ ٠٠٠ لاجئ سنغالي من إقليم كازامانسي فرارا من تجدد الاشتباكات بين المجموعات المتمردة والجيش السنغالي في آب/أغسطس ٢٠٠٦ ضغوطاً إضافية على موارد القرى المضيفة في غامبيا وعددها ٤٣ قرية.

٢٠ - وعاد نحو ٢ ٩٠٠ لاجئ إلى توغو من بنن وغانا في ظل استمرار مبادرات المصالحة في بلدهم. ويتوقع اكتمال إعادة المنظمة لما يناهز ١١ ٠٠٠ لاجئ توغولي بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٢١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعلنت حكومة موريتانيا أن اللاجئين الموريتانيين، الذين ظل معظمهم في المنفى لما يقرب من ٢٠ سنة، في إمكانهم العودة لأوطانهم، وطلبت إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تشارك في عملية العودة وإعادة الإدماج. ومن المتوقع أن تبدأ أول حركة عودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

جيم - منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

٢٢ - على الرغم من توطد عمليات السلام، لا تزال هذه المنطقة دون الإقليمية تسودها أوضاع يتعذر إلى حد كبير التكهن بما ستؤول إليه، ولا تزال تأوي أكبر عدد من اللاجئين في القارة، نحو ١,٢ مليون لاجئ.

(٥) الاندماج المحلي أحد ثلاثة حلول تنتهجها منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي عملية معقدة ذات أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية متميزة، ولكنها متشابكة، وتشمل الحصول على جنسية بلد اللجوء.

بوروندي

٢٣ - ازدادت الآمال في تحقق الاستقرار والسلام من خلال اتفاق وقف النار الذي أبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الحكومة وآخر مجموعة نشطة من المتمردين في بوروندي، وهي جبهة التحرير الوطنية. وفي ضوء تحسن الأوضاع الأمنية، وحل عدد من قضايا مرحلة ما بعد الصراع، اتخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها موقفاً استباقياً بشأن العودة الطوعية. ومع ذلك، كانت عمليات إعادة ٤٩ ٠٠٠ شخص في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على مستوى أدنى من المتوقع بسبب استمرار تقلب الأحوال السياسية، وببطء تنفيذ شروط وقف إطلاق النار، وعدم توافر فرص الحصول على أراضٍ والخدمات الأساسية وفرص إعادة الإدماج، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف والفيضانات. وقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخراً توفير منحاً نقدية للعائدين، وزاد برنامج الأغذية العالمي مدة منح الحصص الغذائية من ثلاثة إلى أربعة أشهر من أجل الحفاظ على معدلات العودة. وبالتوازي مع عمليات العودة الطوعية، تجري دراسة خيارات إعادة توطين العدد المتبقي من أهالي بوروندي الـ ٣٥٠ ٠٠٠ الذين ما يزالون في بلدان اللجوء وإدماجهم محلياً.

٢٤ - وعززت سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة ممارسة إبعاد المهاجرين غير القانونيين المتبعة على المستوى الوطني. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بترحيل عدد من اللاجئين البورونديين المقيمين في مخيمات إلى بلدانهم الأصلية ولكنها سمحت لاحقاً بإدخالهم من جديد إلى أراضيها.

تشاد

٢٥ - أدى تردي الأوضاع الأمنية في المناطق المتاخمة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وإقليم دارفور في السودان إلى عمليات نزوح ضخمة كان أثرها الأكبر على تشاد. ونتج عن أعمال العنف المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى تدفق أعداد إضافية من اللاجئين إلى جنوب تشاد.

٢٦ - وفي شرق تشاد، حيث تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة للأفواج الجديدة الوافدة من دارفور، تزداد الحالة الإنسانية بشدة. فقد أجبر القتال الدائر بين القوات الحكومية والمعارضة التشادية المسلحة، بالإضافة إلى الصراعات فيما بين الجماعات العرقية، موظفي الإغاثة الإنسانية على الانتقال مؤقتاً ووضع إجراءات طوارئ لتمكينهم من واصلة مساعدة ٢٢١ ٠٠٠ لاجئ.

٢٧ - وحتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كان القتال قد أسفر عن خسائر وعن عدد إضافي من المشردين داخلياً يبلغ ١٧٠ ٠٠٠ شخص. والكثير من المشردين داخلياً لا تتاح لهم فرص الحصول على أراض يزرعوها ولا يستطيعون الوفاء باحتياجات أسرهم. وتبذل وكالات الإغاثة الإنسانية كل ما بوسعها لتقديم المساعدة والحماية الأساسيتين للمشردين داخلياً الذين يعيشون في قرى أو مستوطنات. ولكن العقوبات التي تحول دون الوصول إلى المناطق الحدودية جعلت أنشطة الإغاثة والحماية غير كافية للوفاء بالاحتياجات. ويثير استنفاد الموارد الطبيعية كالماء والحطب والمراعي القلق، حيث أن هذا الأمر أدى إلى توترات بين اللاجئين والمشردين داخلياً والسكان المحليين.

٢٨ - ويبقى الشاغل الأهم بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو الحفاظ على الطابع الإنساني والمديني للمخيمات، حيث أن جماعات المتمردين السودانيين أخذت تجند في بعض المخيمات وحولها، لاجئين ومنهم أطفال. وبالإضافة إلى تعاون المجتمع الدولي مع الحكومة التشادية لتقوية قدرتها على تحسين الظروف الأمنية، فهو يدعو إلى إرساء وجود للأمم المتحدة متعدد الأبعاد لضمان الأمن داخل المخيمات وحولها؛ وضمان أمن المشردين داخلياً والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. ولكن الجهود الواضحة التي بذلتها الحكومة لإعادة سيادة القانون والنظام لم تمنع من استمرار تعرض موظفي الإغاثة الإنسانية والمشردين داخلياً واللاجئين للمضايقات والعنف.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٩ - بالإضافة لاستقبال جمهورية أفريقيا الوسطى للاجئين القادمين من مناطق الصراعات في دارفور وتشاد المجاورين، يتعين عليها أيضاً التعامل مع مشاكلها الداخلية. فالتردي الخطير في الأوضاع الأمنية وحالة حقوق الإنسان والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في الشمال لا يزال يتسبب في وصول أعداد جديدة من اللاجئين إلى جنوب تشاد والكاميرون، مما نتج عنه أيضاً تدفق اللاجئين إلى جنوب دارفور. وفي الوقت نفسه، زاد عدد المشردين داخلياً من ١٥٠ ٠٠٠ شخص إلى ما يربو على ٢١٢ ٠٠٠ شخص خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٧. ومن أصل عدد سكان جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ ٤,٢ مليون نسمة، شرد ٢٩٠ ٠٠٠ منهم قسراً. وعلاوة على انعدام أمن الموظفين وتعرضهم لأخطار أودت، بحياة أحد العاملين في منظمة غير حكومية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بعد عدم توافر إمكانية الوصول إلى السكان المشردين وندرة الشركاء في مجال العمل الإنساني يعدان من العقوبات الرئيسية التي تحول دون تقديم المساعدة لهؤلاء السكان وحمايتهم.

٣٠ - وقد استؤنفت عمليات الإعادة الطوعية إلى كل من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، بعد توقف دام عدة أشهر لعوامل مختلفة. وقد أنجزت عملية الإعادة الطوعية للاجئين السودانيين إلى وطنهم في أيار/ مايو ٢٠٠٧، ويتوقع الانتهاء من إعادة اللاجئين الكونغوليين إلى وطنهم قريباً.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣١ - ساعدت الانتخابات الديمقراطية الأولى من نوعها على امتداد ٤٦ عاماً، والتقدم المحرز في مجال نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح عناصرها وإعادة إدماجهم في خلق بيئة مواتية للاجئين والمشردين داخلياً للعودة إلى بعض المناطق. وإجمالاً، فاق عدد الذين عادوا إلى ديارهم ٦٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً و ٤٢ ٠٠٠ من اللاجئين في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الاستقرار التدريجي في بعض المناطق يعزز الآمال في تزايد حركات العودة إلى الوطن، إلا أن الثغرات الخطيرة في الدعم المقدم إلى العائدين لإعادة إدماجهم ما زالت تعيق حركة العودة. فغالباً ما يكتشف العائدون إلى قراهم أنها قد دمرت بالكامل. وفي بلد يعتبر معدل الوفيات النفاسية فيه من أعلى المعدلات في العالم، حيث تحدث ١ ٢٨٩ وفاة مقابل كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، لا يزال الحصول على الرعاية الصحية يمثل مشكلة كبيرة.

٣٢ - وإضافة لذلك، أدت الأزمة في كیفو الشمالية إلى تشريد أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص، ويمثل هذا العدد ٦٠ في المائة من المشردين داخلياً في البلد وعددهم ١,١ مليون شخص.

دال - الجنوب الأفريقي

٣٣ - نجم عن الاستقرار النسبي في معظم أجزاء الجنوب الأفريقي والانتهاء بحلول آذار/مارس ٢٠٠٧ من العملية المنظمة لإعادة اللاجئين الأنغوليين إلى ديارهم استمرار تناقص أعداد اللاجئين وأعداد الأشخاص الذين يشيرون قلق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبصورة إجمالية، يقدر عدد اللاجئين الأنغوليين الذين عادوا إلى ديارهم منذ عام ٢٠٠٢ بنحو ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ من بينهم ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ عادوا تلقائياً. وعلى الرغم من استقرار الوضع الإنساني نسبياً، فإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا لا تزال تشكل تحدياً كبيراً، ولا سيما في المناطق الحدودية النائية التي عاد إليها معظم اللاجئين. وقد بدأت عملية الإعادة الطوعية للاجئين من زامبيا، التي تؤوي نحو ٦١ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو

الديمقراطية، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧ مع حدوث بعض التأخير بسبب بقاء جيوب غير آمنة في إقليم كاتانغا وبسبب بعض المشاكل اللوجستية.

٣٤ - وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى تزايد استعداد الحكومات في المنطقة لمناقشة خيارات الإدماج المحلي للأشخاص الذين طالت إقامتهم كلاجئين مثل اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أنغولا واللاجئين الأنغوليين في بوتسوانا وناميبيا وزامبيا.

٣٥ - وتواجه المنطقة دون الإقليمية تدفقاً متزايداً ومتنوعاً من اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية مما يشكل عبئاً على نظام اللجوء أدى إلى تشديد الضوابط على الحدود في بعض البلدان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تركز بشدة على التأكد من أن الحكومات أقامت آليات فعالة وأن لديها القدرة على تحديد الأشخاص المحتاجين لحماية دولية.

٣٦ - ويثير الوضع في زمبابوي قلقاً متزايداً بسبب تردي الهيكل الاقتصادي والجمود السياسي. وترصد وكالات الأمم المتحدة الوضع عن كثب.

ثالثاً - مجالات محددة للتعاون فيما بين الوكالات

ألف - نهج المجموعات القطاعية

٣٧ - ساعد نهج المجموعات القطاعية^(٦) منذ بدء العمل به في أواخر ٢٠٠٥ على تقوية الجهود الرامية إلى تلبية حاجات المشردين داخلياً على المستويين العام والميداني. حيث وضحت المجموعات العاملة على المستوى العام مجالات المسؤوليات واستعرضت المعايير والقدرات الحالية على الاستجابة وقدمت الدعم للمستوى الميداني. ويجري إعداد أدوات ومبادئ توجيهية تشغيلية، مثل الكتيب المشترك بين الوكالات لحماية المشردين داخلياً، من أجل دعم الجهات الفاعلة في العمل الإنساني. وقد أنجز دليل سمات المشردين داخلياً عبر عملية مشتركة بين الوكالات وطبقت عمليات تحديد سمات المشردين داخلياً في الصومال وفي كوت ديفوار وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً من أجل فهم أوضاع المشردين داخلياً بصورة أفضل. وقدمت المجموعات العاملة على المستوى العام أيضاً دعماً في مجال نشر الموظفين وتدريبهم وفي المجال التقني لتعزيز قدرة الحكومات والأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية على تلبية حاجات المشردين داخلياً من المساعدات والحماية.

(٦) نهج المجموعات القطاعية هو هيكل تنسيق للأعمال الإنسانية يهدف إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالاستجابة في حالات الطوارئ الإنسانية وتعزيز آلية المساءلة عنها.

٣٨ - وعلى المستوى الميداني، جرى تطبيق النهج آنف الذكر في سبع عمليات جارية في أفريقيا: إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكوت ديفوار وليبيريا. وقد عزز هذا النهج من التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية وجميعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مما أفضى إلى تقييمات مشتركة ووضع إستراتيجيات مشتركة والاشتراك في أنشطة الدعوة وزيادة تبادل المعلومات. وهناك أدلة متناقلة تشير إلى أن بعض الأنشطة بدأت تؤثر إيجاباً على المشردين داخلياً، ومن ذلك على سبيل المثال:

- في الصومال، وفرت عملية تحديد السمات العامة التي أنجزت في بداية عام ٢٠٠٧ معلومات حول الظروف المعيشية للمشردين داخلياً من الصوماليين المقيمين في خمس بلدات رئيسية بما فيها مقديشو. واستخدمت اليونيسيف تلك البيانات في توزيع صناديق إغاثة أسرية إلى نحو ١٠ ٠٠٠ أسرة متضررة في مقديشو.
 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية انخفضت معدلات الوفيات المرتبطة بالأوبئة وسوء التغذية بصورة عامة مع زيادة معدل تغطية حملات التحصين، وتعزيز قدرات الطاقم الطبي وتحسين وسائل مراقبة الأوبئة.
 - وفي أوغندا، أطلع بمشروع لإدارة المعلومات أسهم في جمع معلومات عن الحالة الإنسانية في المخيمات ونشرها على كافة أصحاب المصلحة.
- ومع ذلك، يستحسن إخضاع النهج إلى تقييم شامل، ومن المقرر إجراء تقييم مشترك بين الوكالات للنهج المذكور عند نهاية عام ٢٠٠٧.

باء - تعزيز مبادئ الحماية الدولية

٣٩ - تستند الأنشطة الإنسانية المضطلع بها لصالح السكان المشردين إلى مبادئ الحماية الدولية. وبوجه عام، يقر الجميع بهذه المبادئ، ولكن، من الناحية العملية، غالباً ما يصعب تطبيقها بصورة ملائمة في مواجهة التحديات الهائلة المتصلة بالقدرات التنفيذية واللوجستية وعندما تتعارض مع المصالح الإنمائية الوطنية.

نظم اللجوء الوطنية

٤٠ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمها للحكومات في وضع قوانين لجوء وطنية تتماشى مع المعايير الدولية وفي إنشاء آليات تنفيذ تتسم بالفعالية والكفاءة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت كل من كينيا وسيراليون وأوغندا قوانين جديدة

بشأن اللاجئين. وساهمت المفوضية في عملية الاستعراض الحالية لمشروع قانون اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة. كما أحرز تقدم كبير في تحديد مركز اللاجئين. وفي جنوب أفريقيا، اتخذت قرارات بشأن ٣٠.٠٠٠ طلب لجوء بموجب مشروع الحكومة للنظر في طلبات اللاجئين المتراكمة. واستهلت في موزامبيق مبادرات للبت في حالات اللجوء التي لم يتخذ قرار بشأنها، ووضعت آلية دائمة لدراسة الطلبات الجديدة، وتم تعزيز تلك المبادرات في ملاوي. وفي بوروندي، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحكومة على تحديد مركز اللاجئين بالنسبة لنحو ٢٠.٠٠٠ طالب لجوء رواندي.

تعزيز القدرة على الحماية

٤١ - واصلت وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها مساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان للمشردين وحمايتهم. وفي إثيوبيا، على وجه الخصوص، رصدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حالة حقوق الإنسان بالنسبة للمشردين داخلياً وللاجئين في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة. وشملت الأنشطة بناء القدرة على توعية جماعات المشردين داخلياً واللاجئين بعدة قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان. وفي مخيمات المشردين داخلياً في الخرطوم، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس اللاجئين النرويجي برنامج لإقرار سيادة القانون تضمن تقديم مساعدات قانونية.

٤٢ - ولمعالجة مسألة عدم توفر موظفي حماية كبار ومؤهلين لدى الوكالات المكلفة بمهام الحماية في أوضاع المشردين داخلياً، خصص "مشروع قدرة الحماية الاحتياطية"، الذي يعمل انطلاقاً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ١٦ موظف حماية بهدف تعزيز وسائل الأمم المتحدة لتوفير الحماية في حالات التشرّد الداخلي.

٤٣ - وقد بدأ ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في إجراء مقابلات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بهدف تحسين حماية المشردين داخلياً. واضطلع بدور رئيسي في الدعوة وفي وضع معايير عن طريق إيفاد بعثات وتنظيم حلقات عمل ومداومة الاتصال مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وبالتعاون مع مشروع بروكينغز - بيرن المتعلق بالتشرّد الداخلي، استهل بحث لدراسة دور المشردين داخلياً والتشرّد في مفاوضات السلام. وقد أعد ممثل الأمين العام تقريراً إلى لجنة بناء السلام تناول فيه الصلة بين الحلول الدائمة للمشردين داخلياً وعملية بناء سلام مستدام. وقد اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مؤخراً إطاراً للحلول الدائمة الذي وضعه ممثل الأمين العام بشأن المشردين داخلياً.

أمن الأشخاص الذين تهم مفوضية اللاجئين بأمرهم والجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية

٤٤ - لطالما كانت الهجمات التي يتعرض لها المدنيون، بمن فيهم المجموعات المشردة والجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية، السمة الدائمة للصراعات في أفريقيا. ومما يعيق وصول المساعدات الإنسانية تفشي انعدام الأمن وخصوصاً في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والصومال والسودان وبعض أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبقى مسألة رئيسية ألا وهي الحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمكان اللجوء، وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد مبادئ توجيهية تشغيلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتنطبق المسائل المثارة في تلك المبادئ التوجيهية أكثر ما تنطبق على شرق تشاد. وتمثل الهجمات المسلحة على المناطق التي تأوي اللاجئين وعمليات التجنيد القسرية لهم تهديدات للطابع المدني والإنساني لتلك المخيمات، شأنها في ذلك شأن الأسلحة الموجودة في بعض مستوطنات المشردين داخلياً.

٤٥ - ومما يزيد من تعقيد الوضع تزايد وتيرة الهجمات على العاملين في مجال الإغاثة وخصوصاً في إثيوبيا وشمال أوغندا و تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وتعيق التدابير الأمنية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بصورة جديدة إلى السكان المشردين. ويتجلى هذا الوضع الأمني العصيب: أكثر ما يتجلى في السودان. ففي دارفور، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، جرى اختطاف أكثر من ٦٠ مركبة من مركبات المساعدات الإنسانية؛ وخطف ٥٦ موظفاً لفترة مؤقتة؛ ووقعت ٣١ قافلة مساعدات في كمائن ونهبت؛ وأجبرت ١٣ منظمة إغاثة على نقل مقر عملها.

٤٦ - وكما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، فقد أدى أفراد حفظ السلام دوراً في تهيئة بيئة آمنة داخل مخيمات اللاجئين وحولها، بالإضافة إلى الإسهام في إيجاد ظروف مواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً طوعاً.

التسجيل والتوثيق

٤٧ - التسجيل والتوثيق هما أداتان رئيسيتان من أدوات الحماية ولا سيما من الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية والابتزاز. وتفيد هاتان الأداتان أيضاً في تسهيل لم شمل الأسرة والحصول على الحقوق الأساسية والتمكن من تحديد الأشخاص الذين يحتاجون مساعدة خاصة. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعزيز قدرتها على تسجيل اللاجئين وإصدار وثائقهم في أكثر من ٨٠ في المائة من عملياتها في أفريقيا من خلال

استخدام برمجيات التسجيل برو غريس المتوافرة لديها. وقد سمحت هذه البرمجيات بزيادة قدرة المفوضية على إصدار الوثائق ودعم الحكومات في هذا الخصوص.

٤٨ - وفي أكثرية مخيمات اللاجئين في أفريقيا، جرى بنجاح تسجيل النساء وتسليمهن وثائق فردية. مما سهل حصولهن على الحقوق والخدمات الأساسية وزاد من قدرتهن على ممارسة الأنشطة الاقتصادية. وأتاح التسجيل المنهجي تحديد النساء والفتيات اللاتي يحتجن إلى المواد الصحية المهمة لصون كرامتهن والحفاظ على صحتهن.

٤٩ - بيد أنه يتعين بذل جهود إضافية لضمان تسجيل الأطفال المشردين داخلياً في النظم الوطنية لتسجيل المواليد. وكثيراً ما يجري إحصاء الأطفال المشردين في إطار نظم موازية خاصة باللاجئين أو المشردين داخلياً. واضطلعت اليونيسيف في عام ٢٠٠٦ بأنشطة لتسجيل المواليد في ٣٠ بلداً أفريقياً بينها بلدان يزخران بالمشردين داخلياً والأطفال اللاجئين وستواصل جهودها في مجال الدعوة تصدياً لهذا التحدي.

منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما

٥٠ - اتخذت كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها سواء بصفة فردية أو ثنائية وعن طريق هياكل مشتركة بين الوكالات إجراءات بأشكال مختلفة لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما. وقد أثبتت في نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من عمليات المفوضية إجراءات تشغيل موحدة متعلقة بمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما أو جرى صياغة إجراءات من هذا القبيل تضمن إقامة وتعهد نظم للوقاية والتصدي بفعالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أقرت اللجنة التنفيذية للمفوضية الاستنتاج المتعلق بالنساء والفتيات المعرضات للخطر الذي يشكل إطاراً تشغيلياً للوقاية من مخاطر محددة في مجال الحماية. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي انتهت اليونيسيف من وضع إطار استراتيجي إقليمي بشأن العنف الجنسي والجنساني وأجرت تقييمات ميدانية في إثيوبيا وبوروندي ورواندا وزامبيا. وعمد صندوق الأمم المتحدة للسكان في عشرات من بيئات التشرّد إلى توفير مجموعات مواد طبية لحالات الطوارئ لمعالجة الناجين من ضحايا الاغتصاب.

٥١ - وأجريت في إثيوبيا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، مشاورات مع العمليات الميدانية لإنشاء نظام موحد لإدارة المعلومات فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما. وتحت رعاية الفريق العامل الفرعي المعني بالقضايا الجنسانية والمساعدات الإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تبذل عدة وكالات ما بوسعها لإنشاء نظام من هذا القبيل ومن بين تلك الوكالات، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية.

وإضافة إلى ذلك، استخدمت المبادئ التوجيهية، التي أصدرتها اللجنة حديثاً والمتعلقة بمعالجة حالات العنف الجنسي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، في أوساط التشرد في ضمان وسائل توفير الحماية للاجئات وتوحيد هذه الوسائل.

حماية النساء والأطفال

٥٢ - إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالحماية التي يعاني منها جميع الأشخاص المشردين يمكن أن يكون للنساء والأطفال احتياجات خاصة في مجال الحماية لأنهم أكثر عرضاً للتمييز والانتهاك الجنسي والإيذاء البدني والتلاعب.

٥٣ - ويراعى في تصميم البرامج نهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني لتمكين المرأة من الدفاع عن حقوقها من خلال تمكينها بحق من اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي وتزويدها بالمساعدة الخاصة اللازمة. ويتواصل بوجه خاص بذل الجهود لتحسين مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في اللجان المعنية باللاجئين وقد أحرز تقدم ملحوظ في المخيمات في غرب ووسط أفريقيا.

٥٤ - وفي مجال حماية الطفل، أحرز في عام ٢٠٠٦ تقدم كبير في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقد أنشئت بوجه خاص فرق عمل معنية لرصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في حالات الصراع المسلح وإعداد تقارير عنها تتألف في المعتاد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وذلك في سبعة بلدان رائدة، ستة منها في أفريقيا وهي: أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار.

٥٥ - ونظراً إلى أن الأطفال المنفصلين عن ذويهم ومقدمي الرعاية هم أشد عرضاً للإساءات واحتمال حصول انتهاكات لحقوقهم فإن لم شمل أولئك الأطفال يظل يمثل أولوية بالنسبة للوكالات المعنية بالحماية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرى جمع زهاء ٩٣٠ طفلاً بذويهم وأعيد إدماج ١ ٤٤٤ طفلاً آخر في مجتمعاتهم المحلية عن طريق المجموعة المعنية بالحماية. وأثناء عملية الإعادة الطوعية للاجئين الكونغوليين من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى وطنهم وضع إجراء تحديد مصلحة الطفل العليا من أجل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم للحيلولة دون تخلي الأسر الحاضنة عنهم عند وصولهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري التوسع في الوقت الحاضر في هذا الإجراء ليشمل جميع القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في المخيمات الترانزية.

٥٦ - ولا يزال تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال يشكل مصدر قلق رئيسي في أفريقيا. وقد أدت مؤخراً الجهود المتواصلة المبذولة في مجال الدعوة إلى تحرير ١٢٠ طفلاً من جماعة

المتمردين في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي كوت ديفوار، وضعت اليونيسيف خطة عمل لوضع حد لهذه الممارسة. واستمر تجنيد الأطفال في مخيمات اللاجئين في رواندا وشرق تشاد حيث وقعت عدة حوادث تجنيد علني.

حالة انعدام الجنسية

٥٧ - تمثل حالة انعدام الجنسية مشكلة خطيرة لكنها لم تلق اعترافاً كافياً في أفريقيا ولا يزال عدد الدول الأطراف في القارة التي انضمت إلى الاتفاقيتين المتصلتين بانعدام الجنسية قليلاً. وفي عام ٢٠٠٦ انضمت رواندا إلى كلا الاتفاقيتين واستحدثت أساليب خفض حالات انعدام الجنسية من خلال شبكة من المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان.

٥٨ - وعملاً باستنتاج اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٦ المتعلق بتحديد حالات انعدام الجنسية ومنعها وخفضها، وحماية عديمي الجنسية، قامت مفوضية الأمم المتحدة بتحديد الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى انعدام الجنسية وقدمت الدعم إلى الحكومات الأفريقية في معالجة هذه المشكلة.

٥٩ - وفي كوت ديفوار، تعمل المفوضية مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني على إعداد حملات إعلامية بشأن الجلسات المتنقلة وكفالة توعية أكبر عدد ممكن من الناس بحقوقهم وبوضع جنسيتهم.

٦٠ - ورصدت المفوضية التطورات المرتبطة بجنسية المحاميد في النيجر الذين قد يصبحون عديمي الجنسية. وفي زيمبابوي يعني تطبيق تشريعات الجنسية التي صدرت في عام ٢٠٠٢ أن عدداً كبيراً من الزيمبابويين عرضة لأن يصبحوا عديمي الجنسية.

جيم - الحلول الدائمة

الإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج والإنعاش بعد انتهاء الصراع

٦١ - أتاح توطيد عمليات السلام وتحقيق الاستقرار الأمني لما يربو على ٣١٩ ٠٠٠ لاجئ العودة إلى ديارهم في عام ٢٠٠٦ وبوجه خاص إلى أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وجنوب السودان وبدرجة أقل إلى توغو ورواندا. وقرر أيضاً عدد كبير من المشردين داخلياً العودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبيريا.

٦٢ - وفيما توجد آليات معتمدة توفر للاجئين معلومات كافية عن الظروف السائدة في مناطق العودة وتمكنهم من اتخاذ قرارات نيرة فإن الأمر نفسه لا يسري على المشردين داخلياً.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى بذل جهود كبيرة في هذا المنحى مثل الحملة الإعلامية المشتركة بين الوكالات بقيادة اليونيسيف والمتصلة بعمليات العودة في السودان.

٦٣ - ويظل النجاح في إعادة إدماج السكان المشردين في مجتمعاتهم المحلية يشكل تحدياً هائلاً. ففي أفريقيا دُمّرت أكثرية مناطق العودة. ويواجه المشردون مسألة اتخاذ قرارات بالعودة إلى أماكن لا توجد فيها ضمانات بأن أطفالهم ستتاح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس أو الحصول على الرعاية الصحية. كما لا يمكن أيضاً كفاءة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

٦٤ - والاحتياجات معروفة بوجه عام. ففي السودان، أجرت المفوضية وشركاؤها في ولاية النيل الأزرق وجنوب السودان ما يزيد عن ٣٠٠ تقييم للقرى وبعثات لرصد أحوال العائدين لجمع معلومات عما يساور العائدين من شواغل فيما يتصل بحمايتهم وعن ظروف معيشتهم. بيد أنه بالرغم من أن أنشطة إعادة الإدماج مستمرة في جميع القطاعات الهامة فإن القدرات التنفيذية محدودة وهناك قيود تشغيلية وأمنية كبيرة في المنطقة التي مزقتها الحرب مما يعوق عمليات العودة. ويوجد ما يزيد عن مليوني سوداني مشردين داخلياً و ٢٦٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني يمكنهم العودة وأداء دور رئيسي في الإسهام في إنعاش المناطق التي مزقتها الحرب وتحقيق استقرارها. ولا يختلف الوضع في بوروندي عن ذلك.

٦٥ - ووجه اهتمام كبير إلى تصميم مشاريع مجتمعية تشمل إعادة تشييد البنية التحتية الأساسية وتقديم الدعم لتحقيق سيادة القانون والإصلاح القضائي. ويجري إعداد مشاريع تتصل بالتدريب المهني والائتمانات البالغة الصغر والتثقيف في مجال السلام لتعزيز المهارات الفردية للعائدين وغيرهم في المجتمعات المحلية التي يعودون إليها. ووضعت اليونيسيف بالتشاور مع جهات فاعلة أخرى برنامجاً لتقديم المساعدة الموسعة إلى العائدين يوفر للمشردين داخلياً الذين لديهم احتياجات خاصة مجموعات لوازم للعودة في مناطق العودة الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٦ - وتعطى أولوية متزايدة لأنشطة بناء السلام التي تشتد الحاجة إليها. وتعمل المفوضية على النهوض بثقافة السلام في مخيمات اللاجئين، فقد وُزعت مواد للتثقيف في مجال السلام في إثيوبيا وبوروندي وتشاد ورواندا وغينيا وكينيا وليبيريا وموزامبيق ونيجيريا. وتدعو المفوضية أيضاً إلى إدماج تلك المواد في المناهج الدراسية الوطنية في بلدان العودة وهو ما جرى العمل به في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد يَسَّرَت المجموعة المعنية بالحماية في ذلك البلد مشاركة زهاء ٥٦ ٠٠٠ شخص في أنشطة التعايش السلمي وتسوية الصراعات.

٦٧ - وفي إطار نهج المجموعات القطاعية، شُكلت مجموعة الإنعاش المبكر للربط بين الأنشطة الغوثية والأنشطة الإنمائية. وفي نيجيريا، نجحت ١٠ من كيانات الأمم المتحدة في استهلال أنشطة مشتركة لإعادة إدماج ١٠ ٠٠٠ عائد من الكامبيرون عام ٢٠٠٦.

٦٨ - وقدمت المفوضية الدعم إلى لجنة بناء السلام الجديدة في المقر وفي المشروعات الرائدة الميدانيين في بوروندي وسيراليون على حد سواء. وتوفر أنشطة اللجنة الفرص لضمان مراعاة قضايا إعادة الإدماج المستدام. وبغض النظر عن جميع هذه الجهود المبذولة ما يزال السلام في البلدان التي مزقتها الحروب هشاً بوجه عام.

الإدماج والاعتماد على الذات على المستوى المحلي

٦٩ - في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أبدت عدة بلدان مضيضة استعداداً لإتاحة فرص جديدة لإدماج جماعات اللاجئين المتبقية محلياً. وفي غرب أفريقيا، أصبح النهج الذي يشجع على إدماج اللاجئين من ليبيريا وسيراليون محلياً نهجاً متبعاً فيما بين الوكالات على الصعيد دون إقليمي وهو يستند إلى حد كبير على بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتصل بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. وفي أنغولا حيث اندمج اللاجئون الوافدون من جمهورية الكونغو الديمقراطية بدرجة كبيرة نسبياً في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، تركز المفوضية والحكومة على الجانب القانوني للإدماج المحلي. وقد بدأت العمل مع حكومي موزامبيق وناميبيا لوضع استراتيجية للإدماج المحلي والمراجعة برامج الاكتفاء الذاتي.

٧٠ - وتعد الشراكة القوية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والجهات الفاعلة في مجال التنمية شرطاً بالغ الأهمية لتمكين المشردين من تحقيق الاعتماد على الذات. وفي تشاد يجري إدماج اللاجئين بالتدريج في نظم الخدمات الصحية والتعليمية المحلية بدعم من الحكومة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وفي أوغندا، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القيادة المحلية في المجتمعات المحلية المتأثرة بالصراع لتنفيذ المشاريع الرامية إلى تنمية المهارات وتوليد الدخل دعماً للجهود الحكومية المبذولة لتعزيز الاعتماد على الذات لهذه الفئات من السكان. وأحرز تقدم في بنين حيث وفرت السلطات المحلية فرص الحصول على الأراضي وأفلح اللاجئون في توليد الدخل عن طريق ممارستهم للزراعة على نطاق صغير.

٧١ - بيد أنه في حالات كثيرة، كان يُنظر إلى اللاجئين على أنهم مسؤولية وليس دعماً. إلا أنهم يوفران إمكانات كبيرة لحفز الاقتصادات المحلية سواء عن طريق إنشاءهم لمؤسسات صغيرة أو بوصفهم مصدراً للعمالة الماهرة. كما أن اللاجئين غالباً ما يستقرون في مناطق

ناثية وفقيرة قد لا تحظى بأولوية على صعيد التنمية مما يفضي إلى الوضع المعهود وهو حالة استمرار اعتماد اللاجئين لفترات طويلة على المساعدة.

إعادة التوطين في بلدان ثالثة

٧٢ - تمثل إعادة التوطين جزءاً من الاستراتيجية الشاملة للحلول الدائمة. وفي عام ٢٠٠٦ أُحيل زهاء ١٩ ٣٠٠ لاجئ يحملون ٢٨ جنسية مختلفة من ٣٧ بلد لجوء في أفريقيا إلى بلدان إعادة توطينهم للنظر في أمرهم ويمثل هذا العدد زيادة قدرها ٣٦ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٥. وما يزال معدل إعادة توطين اللاجئين من غرب أفريقيا يشهد انخفاضاً بالنظر إلى التقدم المحرز في إعادتهم إلى ليبيريا. وما زالت الاحتياجات على مستوى إعادة التوطين عالية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي مع تزايد الجهود المبذولة فيما يخص اللاجئين الصومال الذين يعيشون منذ أمد طويل في مخيمات في كينيا. وفي منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى، يندرج في مجموعات الأشخاص المحالين أو الأشخاص الذين تجري عملية إعادة توطينهم، الناجون من مذبحه آب/أغسطس ٢٠٠٤ التي وقعت في مخيم غاتومبا في بوروندي إضافة إلى اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة وهم في الأصل قد فروا من ديارهم عام ١٩٧٢ وعانوا منذ ذلك الحين مراراً وتكراراً من التشرد.

دال - إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة

القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ الإنسانية

٧٣ - تصدياً لحالات الطوارئ الجديدة والاحتياجات المتزايدة بين فئات السكان المتأثرة بالصراعات، زادت الوكالات الإنسانية مساعداتها الطارئة. وأقامت المفوضية مخيمات جديدة للاجئين في إثيوبيا وتشاد ومنطقة غرب دارفور في السودان وكينيا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، زاد برنامج الأغذية العالمي ست مرات تقريباً عملياته الخاصة بالمعونة بحيث شملت ٢٣٠ ٠٠٠ شخص بمن فيهم المشردون داخلياً. وأنشأت المفوضية وشركاؤها شبكة لرصد التشرد في أربع مناطق متأثرة بالصراعات حيث قام مراقبون مدربون في مجال الشؤون الإنسانية بتقييم احتياجات الأسر في حوالي ٦٠ قرية. وفي الصومال زاد برنامج الأغذية العالمي عملياته لمساعدة ١٥٠ ٠٠٠ شخص من الذين شردوا مؤخراً في مقديشو وما حولها وعددهم ٢٥٠ ٠٠٠ شخص. وقدمت وكالات إنسانية أخرى المساعدة العاجلة في المناطق الرئيسية المستضيفة للمشردين داخلياً مثل بايدوا وغالكايو ومقديشو. وفي تشاد سعت الوكالات الإنسانية إلى تقديم المساعدة من المواد الأساسية والحماية للمشردين داخلياً الذين يعيشون في القرى والمستوطنات. وقُدمت إلى الوافدين الجدد إلى غامبيا مواد الإغاثة

والمساعدة الغذائية في الوقت الذي حظيت فيه المجتمعات المحلية المنشودة التي استضافتهم بالدعم اللازم من خلال برامج الغذاء مقابل العمل التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل آلية الاستجابة السريعة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تقديم المساعدة القصيرة الأجل لما يزيد عن ١,٧ مليون ضحية لحالات الطوارئ المفاجئة وهذه الآلية هي برنامج تديره اليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل مشترك ويقوم على تنفيذه شركاء من منظمات غير حكومية دولية.

٧٤ - وفي عمليات كثيرة تطلبت التحديات المتمثلة في انعدام الأمن والكوارث الطبيعية واللوجستيات، الاستخدام المكلف للنقل الجوي لإيصال العاملين في المجال الإنساني ومواد الإغاثة. وقدمت العمليات الخاصة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي دعماً هاماً إلى العمليات المعنية باللاجئين والمشردين داخلياً. واستلزمت الفيضانات التي اجتاحت شرقي كينيا إقامة جسر جوي لنقل المساعدات العاجلة وإلقائها، واستمر ذلك الأمر لمدة شهر في ذروة الأزمة التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠٦. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أتاحت العمليات الجوية التي قام بها برنامج الأغذية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمشردين داخلياً في المقاطعات الشمالية بفعالية وفي الوقت المناسب. وكثيراً ما تكون هذه الخدمة ضرورية في المناطق التي تسود فيها الأوضاع الأمنية الخطرة. وفي دارفور، تعتمد وكالات الإغاثة اعتماداً شديداً على النقل الجوي لكفالة وصول العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى ما يربو على مليوني شخص في الإقليم وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي الصومال نقل برنامج الأغذية إمدادات إغاثة أساسية لصالح وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مخصصة للمشردين بسبب الاقتتال الذي اشتد مؤخراً في مقديشو إضافة إلى خدمة النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التي تجري لصالح دوائر تقديم المعونة الدولية.

الغذاء والتغذية

٧٥ - يتوقع برنامج الأغذية العالمي أن يقدم في عام ٢٠٠٧ مساعدات غذائية لحوالي ١,٤ مليون لاجئ، و ٤ ملايين من المشردين داخلياً و ٣,١ مليون عائد (من اللاجئين والمشردين داخلياً) في أفريقيا. وقد عدل برنامج الأغذية العالمي برامجه في عام ٢٠٠٦ استجابة لتغير الأوضاع وحدوث عمليات تشرد جديدة. وبفضل استمرار التنسيق واستعراض التقدم المحرز خلال عملية إعادة اللاجئين طوعاً إلى ليبريا، تمكن برنامج الأغذية العالمي من تعديل برامجه الغذائية حسب الحاجة في بلدان اللجوء. واستمر اللاجئون العائدون إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان، طبقاً لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة بإعادة اللاجئين طوعاً إلى أوطانهم، في الحصول على

حصصهم الغذائية من برنامج الأغذية العالمي لمدة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر كجزء من برنامج العودة. وقد ساند برنامج الأغذية العالمي العودة الطوعية للمشردين داخليا بمنحهم حصص إعادة توطين في عدة بلدان، من بينها أوغندا وجنوب السودان، حيث يشجع البرنامج أيضا المشردين داخليا على الاعتماد على أنفسهم لدى عودتهم إلى مجتمعاتهم.

٧٦ - وواصل برنامج الأغذية العالمي و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توحيد جهودهما من أجل تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا على نحو أفضل، وأوفدا ١٦ بعثة تقييم مشتركة إلى أفريقيا خلال العام الماضي. ومنحت المفوضية الأولوية لتحسين الوضع الغذائي للاجئين، لا سيما النساء والأطفال، وعلى أثر التقييمات المشتركة التي أجراها برنامج الأغذية العالمي و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدأ تنفيذ برامج للتغذية العلاجية في إثيوبيا وتشاد وكينيا.

٧٧ - ورغم استخدام برنامج الأغذية العالمي لحساب الاستجابة المباشر، الذي يقدم قروضا يمكن سدادها من الاشتراكات اللاحقة، لم يكن هناك بد من توقف بعض العمليات ولو لفترة قصيرة عن توفير الحصص الغذائية بسبب قيود التمويل. الأمر الذي أثر على اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة واللاجئين والمشردين داخليا في أوغندا والعائدين إلى بوروندي. وقد شدد برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمانحين على أهمية تقديم الدعم للوكالتين لضمان وصول مجموعة الخدمات كاملة للاجئين وغيرهم من المعنيين.

التعليم

٧٨ - وفي عام ٢٠٠٦، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع أكثر من مائة من شركائها على كفالة حق الأطفال اللاجئين في التعليم الابتدائي. وبلغت نسبة التحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس الابتدائية حوالي ٧٥ في المائة. وتحققت المساواة بين الجنسين على مستوى المدارس الابتدائية في معظم العمليات، بمعدل ٤٨ فتاة من بين كل مائة تلميذ. غير أن معدلات ترك الدراسة ظلت من دواعي القلق، شأنها شأن أثر تدابير التقشف المالي على مستوى التعليم.

٧٩ - وبذلت جهود خاصة لدعم فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، وذلك بعدة سبل من بينها برامج المنح المالية والمنح الدراسية الممولة لأغراض محددة والتي يمكن أن توفر المهارات الحيوية اللازمة لعمليات الاعتماد على النفس والتعافي في بلدان المنشأ. وقد تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع منظمة العمل الدولية لتوسيع نطاق مشروع "مراهقون في خطر" في غرب أفريقيا. وطبقت الفكرة نفسها في تشاد وجمهورية الكونغو

زيادة فرص التعليم المتاحة للمراهقين. إضافة إلى ذلك، استمرت برامج المنح الدراسية المخصصة لإلحاق الفتيات بالتعليم الثانوي في كل من أوغندا وغانا. وقد استفاد ٧٥٠ تلميذا لاجئا في ٢٢ بلدا أفريقيا من المنح الدراسية التي يقدمها صندوق مبادرة ألبرت اينشتاين الألمانية الأكاديمية لصالح اللاجئين.

٨٠ - واستمرت المكاتب في مواجهة معدلات الالتحاق المتدنية بين الفتيات ومشاكل العنف الجنسي والجنساني التي يمكن أن يتعرض لها. وبناء على المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن منع العنف في المدارس والتصدي له، أجريت عمليات تقييم في بنن وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وأُرسلت بعثات إلى ملاوي وناميبيا لوضع إستراتيجية لمنع العنف في المدارس. ووضعت خطط عمل لأفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى لزيادة فرص اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا سواء في الريف أو الحضر في الحصول على تعليم جيد في مناخ مدرسي آمن.

الصحة

٨١ - في قارة يقل فيها متوسط العمر المتوقع للإنسان عشرين عاما عن المتوسط العالمي^(٤)، يصبح تقليل حالات الوفاة والمرض التي يمكن تجنبها بين المشردين أحد الأهداف الرئيسية للبرامج الصحية.

٨٢ - وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نحو وثيق مع شركائها من أجل تنفيذ برامج صحية في ظل أوضاع صعبة. ففي معظم المخيمات، تعد الملاريا السبب الرئيسي للمرض والوفاة، تليها التهابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال. وفي مخيمات شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، تؤدي هذه الأمراض الثلاثة إلى ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وفي ١٥ بلدا موبوعا بالملاريا، أدت الخطة الإستراتيجية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمكافحة الملاريا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ إلى إدخال بروتوكولات جديدة وأكثر فعالية لمعالجة الملاريا، كما أدى الاستخدام المتزايد للشباك المعالجة بالمبيدات الحشرية إلى تخفيض أعداد الوفيات الناجمة عن هذا المرض. وقد أدت عمليات التقييم التي أجرتها مراكز مكافحة الأمراض في القرن الأفريقي لمرض الملاريا إلى تعزيز أنشطة المكافحة والعلاج.

٨٣ - ويعد تعزيز القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتصدي للمخاطر الصحية المحتملة (الأوبئة) من المكونات المهمة في الأنشطة المتعلقة بالصحة. ويجري حاليا العمل بنظام معلومات موحد للصحة والتغذية في كل من إثيوبيا و أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وشرق

السودان وسيراليون وكينيا. ويهدف هذا النظام إلى سرعة اكتشاف المشاكل الصحية والأوبئة والتصدي لها، ورصد الاتجاهات وتقييم فعالية وجودة التدخلات.

٨٤ - وقد تحسنت فرص حصول المشردين على الخدمات الصحية في مناطق النزوح، خلال عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن وعند عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية. كما جرى تنسيق الخدمات الصحية عبر الحدود لكفالة حصول المرضى المحتاجين لمزيد من العلاج على رعاية طبية بعد إعادتهم إلى أوطانهم. غير أن الحصول على خدمات مناسبة طويلة الأجل في المناطق الخارجة من صراعات يظل تحدياً ضخماً. ويعد إصلاح الخدمات الصحية وضمان استدامتها من أولويات وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الصحة العالمية، ووزارات الصحة وغيرها من الشركاء في البلدان الخارجة من صراعات.

فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٨٥ - يعيش في أفريقيا أكثر من ١٠ في المائة من سكان العالم، لكن ٦٤ في المائة من مجموع السكان يحملون فيروس نقص المناعة البشرية^(٧). وتظل مكافحة انتشار هذا الفيروس بين المشردين على رأس أولويات كيانات الأمم المتحدة وشركائها. وهى تركز في عملها على تطوير آليات شاملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتصدي له، بما في ذلك زيادة فرص الجميع في الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية. واستطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و صندوق الأمم المتحدة للسكان تحسين فرص حصول ضحايا الاغتصاب على المواد الوقائية بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية وعلى العلاج السريري، لا سيما في الجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا، وتوفير أعداد كافية من الواقي الذكري في العمليات الكبرى الخاصة باللاجئين. كما أرسلت بعثات مشتركة تضم ممثلين عن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار لتقييم مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين المشردين داخليا ولتحديد تدابير الوقاية من الفيروس والتصدي له بين السكان المتضررين من الصراعات.

٨٦ - وبفضل الجهود المبذولة في مجال الدعوة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أحرز بعض التقدم على صعيد إدراج المشردين ضمن البرامج والسياسات الإستراتيجية الوطنية

(٧) تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن حالة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم لعام ٢٠٠٦.

المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لكفالة المساواة في النفاذ إلى برامج الوقاية والعلاج. وأدرجت أماكن تجمع اللاجئين في إثيوبيا وأوغندا وكينيا ضمن دراسات الرصد الانذاري الوطنية التي تجري حاليا. وتحقق نوع من المساواة في الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأخرى، مثل الاستشارات والاختبارات الطوعية وبرامج الوقاية التي تحول دون انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

هاء - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٨٧ - تقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور متزايد الأهمية في منع الصراعات وبناء السلام والإنذار المبكر، وهى مجالات أساسية للتعاون فيما بينها إلى جانب تعزيز حماية المشردين. وقد دعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة اجتماعات بشأن التعافي من التشرد والصراع، عقدتها منظمات إقليمية، من بينها مؤتمر وزاري للاتحاد الأفريقي عن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. وأعد الاتحاد الأفريقي مشروع اتفاقية لحماية المشردين داخليا بدعم من منظمات دولية من بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأسهمت المجموعة الفرعية المعنية بالاستجابة الإنسانية والتعافي من الصراعات المنبثقة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي ترأسها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في وضع إطار لسياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراعات. وقد أقر هذا الإطار في تموز/يوليه ٢٠٠٦ خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السابع.

٨٨ - أحرز تقدم ملحوظ مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال الإنذار المبكر والتأهب. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور محوري في إنشاء فريق التصدي للطوارئ التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي سيشكل أول مجموعة من الجهات التي ستتولى التصدي للطوارئ ويدعم التخطيط والتصدي لحالات الطوارئ على المستويين الوطني ودون الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص لحالات الطوارئ الإنسانية عبر الحدود. وقامت المفوضية بالتنسيق مع كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالآزمات المحتملة في المنطقة والتي يمكن أن ترغم السكان على النزوح من أماكنهم، وعملت أيضا على ضمان مراعاة المسائل المتعلقة بالمشردين في استراتيجياتها وأنشطتها المتصلة بمنع نشوب الصراعات وتحديد التدخلات.

واو - تنسيق الموارد

٨٩ - ما زالت أفريقيا تطلب وتحصل على القدر الأكبر من التمويل الدولي المخصص للآزمات الإنسانية والطوارئ. وقد تلقت في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧ حوالي ٧ بلايين من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة الإنسانية التي وردت في ١٥ نداء موحدا وثلاثة نداءات عاجلة (للصومال وغينيا - بيساو وكينيا) وأربعة أنواع أخرى من النداءات. وأسهم إنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في آذار/مارس ٢٠٠٦ بشكل ملحوظ في التصدي لحالات الطوارئ في أفريقيا على نحو يمكن التنبؤ به بصورة أفضل، وقد حصل على ٧٣ في المائة (٣٢٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة) من إجمالي مدفوعات عالمية بلغت ٤٤٥ مليون من الدولارات. وإضافة إلى الآليات السابقة، قام بعض المانحين الرئيسيين بجمع أموال مخصصة للأغراض الإنسانية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما زود منسقي الشؤون الإنسانية بالوسائل التي تكفل تمويلا مبكرا للأنشطة المهمة.

رابعا - الاستنتاجات

٩٠ - على الرغم من التفاؤل بسبب بعض التطورات التي حدثت في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، لا يزال الوضع في بقية القارة الأفريقية، لا سيما في الصومال ومنطقة السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، يبعث على القلق بصفة خاصة. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن إلى مزيد من التشرد، في وقت أصبحت فيه إمكانية العودة الطوعية لمئات الآلاف من الأشخاص إلى ديارهم مستبعدة.

٩١ - ما زالت الأوضاع الأمنية المتدهورة تمثل مشاكل كبيرة في بعض أنحاء أفريقيا، حيث تحد من وصول المساعدات الإنسانية وتعرق تقديم المساعدة والحماية التي تشتد الحاجة إليها. وتقتضي تلك المشاكل، فضلا عن التهديدات والحوادث المتكررة التي استهدفت موظفي الشؤون الإنسانية، اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب الأطراف المعنية لكفالة الوصول إلى المشردين بدون أي معوقات.

٩٢ - خلال العام الماضي لم يكن الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين مصونا على الدوام، ولم يتسن منع التجنيد القسري. ويجري تعميم المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمكان اللجوء تعزيزا لمبادئ القانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية المتعلقة باللاجئين.

٩٣ - وتعد الشراكة أمراً حيوياً كي يتسنى للمجتمع الدولي والحكومات المعنية حماية المشردين على نحو فعال. وهو أمر على جانب كبير من الأهمية في جهود دعم العودة المستدامة، التي تظل الحل الدائم لأغلبية المشردين. ومع ذلك كانت معدلات العودة في عام ٢٠٠٦ أقل من المتوقع بسبب استمرار حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي ونقص البنى التحتية والخدمات الأساسية في مناطق العودة. ولا يمكن استمرار عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن دون وجود برامج فعلية للتعافي إنمائية المنحى وجهود سياسية حثيثة ودعم مالي لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد ونتائجه.

٩٤ - وبالنسبة إلى اللاجئين الذين لا يستطيعون أو لا يريدون العودة إلى ديارهم، تأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تنظر مزيد من الحكومات في إتاحة الفرصة لإدماجهم في المجتمعات المحلية.

٩٥ - والدول التي تأوي اللاجئين مدعوة أيضاً إلى تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم بصورة أكبر بمنحهم فرص الحصول على أراضٍ وغيرها من أسباب الرزق. وثمة مبادرات قليلة جداً من هذا النوع، رغم المساهمة التي يمكن أن يقدمها اللاجئين لاقتصاديات المجتمعات المضيفة.

٩٦ - وعلى صعيد السياسات، هناك عدة مبادرات يمكن أن تعزز بشدة حماية المشردين داخلياً. ويعد مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمشردين داخلياً خطوة مشجعة في هذا الاتجاه ومن المهم أن تصاغ على نحو جيد كي تضمن تغطية معايير حماية المشردين داخلياً بشكل ملائم. والحلول الدائمة محددة على نحو جيد بالنسبة إلى اللاجئين لكنها ليست كذلك بالنسبة إلى المشردين داخلياً. ويبين إطار العمل الذي وضعه ممثل الأمين العام للشؤون الإنسانية للمشردين داخلياً بهدف إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً سبل تحقيق هذه الغاية.

٩٧ - ومع أن القائمين على الشؤون الإنسانية يسعون إلى تخفيف أثر الصراعات على ملايين المشردين، فليست هناك حلول إنسانية للمشاكل السياسية. فهذه تتطلب من الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي الأرحب جهوداً دؤوبة لمنع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام.